



معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان  
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights

مؤتمر مواطن السنوي الخامس والعشرون  
"دمقرطة السياسة الفلسطينية كأساس لإعادة بناء المشروع الوطني"  
قاعة رقم 243 مبنى ملحق معهد الحقوق – جامعة بيرزيت  
4 و 5 تشرين الأول/أكتوبر 2019

ملخصات المداخلات

مها السمان

فلسطين – بين الحيز الاستعماري و"الحق في الوجود"

تعرض المداخلة طريقة بديلة لتحليل الواقع الفلسطيني والإسرائيلي، بناء على كتابات هنري ليفيفر حول أهمية مفهوم "الحيز" لتحليل الأوضاع السياسية والاجتماعية. هذا التحليل يمكّن من تشريح الواقع لتبيان نقاط القوة والضعف للمستعمر والمستعمر، ما يشكل شرطاً لتطوير استراتيجية تعزز نقاط القوة، وتعالج نقاط الضعف فلسطينياً، وتستهدف نقاط الضعف وتتعامل مع نقاط القوة عند المستعمر في مستويات متعددة؛ منها الدولي، والإقليمي، والمحلي؛ أو المدني؛ أو الفردي. تسعى الورقة إلى الخروج بتوصيات لبناء استراتيجية فلسطينية قائمة على إنتاج الحيز المغاير للحيز الاستعماري، لتمهيد الطريق لمستقبل فيه عدالة اجتماعية ومكانية تتصدى للإجحافات الاستعمارية، أو لتلك التي يسببها أثر فعل مجموعة معينة على مجموعات أخرى.

وسيم أبو فاشة

العودة إلى البدايات: تمثلات المخيال الوطني الفلسطيني وفشل تحقيقه

في ملحمة الشعرية "مديح الظل العالي"، انتهى محمود درويش إلى القول: "ما أكبر الفكرة، ما أصغر الدولة". تلك العبارة التي كثفت نبوءة الانزياح اللاحق في مسار الكفاح التحرري الفلسطيني، بعد الخروج التراجيدي من بيروت، لتضعنا أمام ثنائية المخيال الوطني، واختزالها لتمثله، بدءاً من المشروع المرحلي 1974، مروراً بإعلان الاستقلال 1988، وصولاً إلى إنشاء السلطة الفلسطينية. وهنا، يمكننا الادّعاء أن الإنجاز الأهم الذي تحقق بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، أنها باتت الكيان الوطني السياسي الذي استطاع طرح المشروع الوطني الفلسطيني، بل وأكثر، إنها شكلت مخياله الوطني، بعناصره الثلاثة: الجغرافيا، الإنسان، التاريخ، الذي عبر عنه بالميثاق الوطني الفلسطيني للعام 1968، والذي عبر عنه بشعار المنظمة ذي النقاط الثلاث: وحدة وطنية، تعبئة قومية، تحرير. ولعلنا اليوم، وإزاء فشل مشروع التسوية/السلطة، أمام استحقاق العودة إلى تمثلات مخيالنا الوطني، وإعادة رصفها، قبل التساؤل عن المشروع المنبثق عنه. وبين هذا وذاك، يمكن إعادة قراءة المشروع الوطني، وفق إحدائياته المخيالية، والأخرى الاختزالية... بتشريح شعار المنظمة، بتوظيف ثلاثة مباحث تحليلية: الكتلة التاريخية لإعادة فهم الوحدة الوطنية، التضامن العربي والدولي، لإعادة موضوعة المشروع الوطني -تعبوياً- ضمن أجندة النضال العالمي ضد مراكز الهيمنة، وأخيراً قيم التحرير والتحرر، لقراءة التحرير بما هو انعتاق من علاقات الاستغلال والعنصرية والاستعمار.

رجا الخالدي

القومية والطبقة: أجيال من التحرر الفلسطيني

بعد قرن من المواجهة مع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، بات انتصار الرأسمالية وأحكام السوق المنفلتة من أي ضبط، والخالية من أي عدالة، أو حقوق وطنية لفلسطين، جلياً، ومؤكداً، ولا رجعة فيه. ولكن هناك ظروفاً مادية تنشأ في خضم التصادم المزمن بين مصالح الوطن ومصالح الطبقة، تقضي إلى جيل جديد من التحرير الفلسطيني يتحدى الإقصاء والتهميش الذي أنشأته الهيمنة الاستعمارية الاستيطانية. إن إعادة تعريف عملية التحرير، تتطلب إحقاق حقوق الشعب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تم التنازل عنها، والتي لا تستطيع القيادات السياسية والاقتصادية للشعب إخضاعها إلى الأبد للصراع الوطني الذي تمت خسارته.

**الاتحاد الأوروبي ودوله والنضال من أجل تقرير المصير للفلسطينيين والسلام الإسرائيلي - الفلسطيني**

على مر السنوات الأربعين الماضية، منذ معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية العام 1979 (التي أشارت إلى القضية الفلسطينية، ولكن لم تحلها)، ومنذ إعلان البندقية للمجتمعات الأوروبية العام 1980، تحاول أوروبا البحث عن طرق للمساهمة في التقدم نحو السلام الفلسطيني - الإسرائيلي، ونحو تحقيق حق الفلسطينيين في تقرير المصير. ويتسم هذا المجال السياسي بكونه واحداً من المجالات السياسية القليلة التي كان فيها للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء موقف مفصل، ومحدد، ومتسق. ولعب الاتحاد الأوروبي دوراً قيادياً في تشكيل الخطاب العالمي حول الصراع. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الأوروبيين استطاعوا، خلال السنوات القليلة الأخيرة، تحقيق نجاحات صغيرة ومؤقتة في مجالات محددة، فإنهم فشلوا في عكس أو وقف الاتجاه العام لتدهور الواقع على الأرض، مثل عمليات الضم الإسرائيلية الزاحفة، وترسيخ واقع دولة واحدة، وتعزيز الانقسام الفلسطيني الداخلي مع سلطتين تزدادان قمعية.

ستشرح المداخلة أسباب عدم تمكن الأوروبيين من لعب دور أكثر بروزاً من شأنه أن يسهم بشكل أفضل في تحقيق أهدافهم. وبعد تجاوز بعض العوامل التي تشمل امتناع الاتحاد الأوروبي عن تحدي الإدارة الأمريكية كوسيط رئيس، واختباء الدول الأعضاء وراء الاتحاد، بدلاً من لعب دور نشط وداعم للمواقف المتفق عليها، وعدم وجود إجماع بين الأوروبيين فيما يتعلق بالسبل المستقبلية، وتراجع مكانة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من المراكز التي تحتل الأولوية في السياسة الخارجية للحكومات الأوروبية، ستلقي المداخلة الضوء على نهج إدارة ترامب، والسياسات الإسرائيلية التي عمقت الانقسام بين الأوروبيين. سنتطرق الورقة، أيضاً، إلى كيفية تحول النهج الأوروبي من نهج يسعى إلى دعم تقرير المصير للفلسطينيين، وبناء نظام حكم ديمقراطي، إلى نهج يُخضع الحقوق إلى عملية السلام أولاً، ومن ثم إلى دعم استقرار الوضع القائم.

**باسم الزبيدي****هل النخب الفلسطينية جزء من مازق مشروع التحرر الوطني الفلسطيني؟**

تجادل المداخلة أن أحد أهم أسباب تعثر المشروع الوطني الفلسطيني هو الطبيعة البنيوية والأيديولوجية للنخب المسيطرة (القيادة) على القرارات المرتبطة بالمشروع الوطني. لذا، تتناول المداخلة سيرة تلك النخب في لحظتين تاريخيتين مختلفتين: لحظة الثورة والكفاح الوطني التي سبقت مرحلة أوسلو، ولحظة "الدولة" أو شبهها التي تلتها، المتمثلة بمشروع السلطة الفلسطينية القائم. تقارن المداخلة البنى الفكرية والسياسية لتلك النخب المسيطرة في اللحظتين المذكورتين لإظهار أوجه تماثلها، ليس فقط من حيث إخفاقاتها في ملامسة هموم الجمع الفلسطيني وترجمتها بشكل ملموس، وإنما، أيضاً، من حيث مساهمة تلك النخب في تشويه الكثير من القيم والشروط الضرورية لإنجاح الفعل الوطني بمعناه التحرري.

**جيرمي وايلدمان****دور المانحين الأجانب في عملية أوسلو السلمية، وأثره على المشروع الوطني الفلسطيني**

باستخدام معطيات أصيلة من دراسة شملت تسع دول أو مؤسسات غربية مانحة رئيسية حددت هيكل مساعدات التنمية الفلسطينية، تعرض المداخلة لهيكل المساعدات الأجنبية، من خلال تسليط الضوء على الفجوة ما بين سياسات وتصورات الجهات المانحة الرئيسية، مقارنة مع الظروف الفعلية التي يواجهها الفلسطينيون. وتجادل المداخلة، أن الخروج عن السياق أدى إلى تراجع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين. وتختتم المداخلة بنقاش ما يمكن للفلسطينيين فعله بشكل مختلف، لإعادة تشكيل مساعدات المانحين لتلبية احتياجات الفلسطينيين الفعلية تحت قيادتهم الذاتية.

**ماندي تيرنر****كيف نفهم المساعدات الدولية في غياب السيادة الفلسطينية**

لعبت المساعدات الدولية دوراً رئيسياً في الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ توقيع اتفاقية أوسلو. ساهم المانحون، بالاشتراك مع الجهات المحلية، في بناء البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والطبية ومؤسسات الحكم. تم تقديم مبالغ هائلة بناء على تصور وجود عملية سلام ستنتج دولة فلسطينية قريباً. لكن، بات من الجلي الآن، أن دولة فلسطينية ذات سيادة لن تنجم عن الإطار الراهن. فتحول الاحتلال إلى مجموعة من الترتيبات الدائمة، وتخلي أقوى طرف ثالث، أي الولايات المتحدة، عن الإجماع الدولي.

أخذاً بهذا السياق كنقطة بداية، ستسعى المداخلة إلى الإجابة عن سؤالين؛ الأول مرتبط بالمولين وهو: ما هو الهدف الذي من المفترض أن تحققه المنح للأراضي الفلسطينية المحتلة في ضوء الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع السياسي؟ ستجيب المداخلة عن هذا السؤال بناء على مقابلات مع عدد من المؤسسات المانحة وتحليل ممارساتها، وتوضيح مواقفها فيما يتعلق باستمرار الدعم.

أما السؤال الثاني، فهو مرتبط بالقيادة الفلسطينية ومجموعات المجتمع المدني الفلسطيني: في ظل غياب التحرك تجاه إقامة دولة ذات سيادة، ما هي سياسات المساعدات المفيدة؟ وما هي السياسات الضارة؟ سيتم توضيح المواقف المختلفة تجاه مساعدات المانحين والأولويات استناداً إلى مقابلات مع محاورين فلسطينيين مركزيين. وتختتم المداخلة بسؤال: هل هناك نموذج مساعدات آخر أكثر ملاءمة لأغراض الصمود أو التحرير، أم أن المساعدات لن تساعد إلا في استدامة الحاضر الاستعماري واستعصائه؟

## جهاد حرب

### تصور القوى السياسية المنظمة لمستقبل المشروع الوطني

تمثل القوى السياسية المنظمة أنجع أدوات الفعل والتأثير في الفكر الوطني والعمل السياسي، وهي بالتالي تحدد، إلى درجة كبيرة، بفاعليتها وتراجعها أو ضعفها، آفاق المشروع الوطني الفلسطيني؛ وفي حال كانت فاعلة، فهي التي تشكل قوة الدفع الرئيسة للمشروع الوطني داخلياً، دون إغفال المعطيات الإقليمية والدولية وطبيعة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني وقضيته.

لا شك أن الانقسامات الفلسطينية الداخلية، وأبرزها اليوم الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الناجم عن صراع حركتي فتح وحماس، وضعف التأثير الجماهيري للقوى السياسية الفلسطينية المنظمة، أدت إلى الانتقال من المواجهة المستمرة إلى مرحلة "الترتيبات" الانتقالية دائمة الطابع. وأدى القفز إلى مأسسة السلطات في ظل غياب سياسات حكومية وبرامج اجتماعية واضحة، وقادرة على إحداث تغيير في بنية المجتمع وتحسينه، وتقوية قدرته على الصمود، ما رافق ذلك من انخراط حثيث في نظام السوق المفتوح، الذي أغرق المجتمع الفلسطيني بانشغالات ذات أبعاد اقتصادية دون معالجة القضايا الاجتماعية الضرورية لتعزيز صمود المجتمع، وأدى إلى أضعاف الفعل النضالي، وأركانها كالتقابات، والاتحادات، والأطر الشعبية الأخرى، الضرورية للمواجهة الشعبية مع الاستعمار الكولونيالي القائم على قضم الأرض الفلسطينية، واستبدال السكان الأصليين بالمستعمرين "المستوطنين".

ستعرض المداخلة بالاعتماد على معطيات إمبريقية ومقابلات مع أشخاص مطلعين على واقع القوى السياسية المنظمة، لتصورات هذه القوى حول مآل المشروع الوطني، وإمكانيات إعادة بنائه.

## محمود زيادة

### صون كرامة وحقوق الفقراء والمهمشين: معيار لمعنى ومستقبل الديمقراطية والمشروع الوطني

تسعى هذه المداخلة إلى تظهير عمق تداعيات التفاوت والقهر والتمييز والاستغلال والتهميش الذي تتعرض له غالبية الفئات والشرائح الاجتماعية، وبخاصة الأكثر فقراً وتهيماً، نتيجة تغييب وإضعاف مبادئ الديمقراطية (المستندة إلى معايير الحرية والعدالة الاجتماعية) في الحياة الداخلية، من قبل نخب مراكز القوة والنفوذ السياسي والاقتصادي. وستلقي المداخلة الضوء على بعض الأولويات المقترحة من قبل بعض النخب للخروج من الأزمات التي يواجهها المشروع الوطني أو النظام السياسي أو مواجهتها؛ مثل إنهاء الانقسام، والوحدة الوطنية، وترتيب البيت الداخلي، والانتخابات. وتقدم المداخلة نقاشاً نقدياً لاعتبار الصراعات الداخلية خلافات ثانوية، وتتطرق إلى الدلالات السياسية لبعض الحركات الاجتماعية في مخيمات لبنان، وفي غزة، وفي الضفة الغربية، في سياق فهم معاني، وعبر، ودروس الموجة الثانية للحركات العربية في السودان والجزائر، وحراك السترات الصفراء في فرنسا. وأخيراً، ستحاول المداخلة رشق بعض الحجارة على نظام/قانون/أو صنم: الخلاص من نظام الاستعمار المباشر أولاً، والخلاص من نظام الاستبداد و/أو بناء النظام الديمقراطي ثانياً. بالاستناد إلى تجربة الاستقلال العربية وتجربتنا الفلسطينية، في أفق (انتفاضة) تصون الكرامة، وتعزز الديمقراطية المستندة إلى مبادئ ومعايير الحرية والعدالة الاجتماعية، التي تفتح الطريق لإعادة بناء وصوغ المشروع الوطني المستند إلى وحدة وطنية تقوم على أساس تقاسم السلطة، والقوة، والموارد، والأعباء، بين كل فئات المجتمع وقواه، التي يجمعها برنامج وأهداف الخلاص من نظام الاستعمار والتمييز العنصري الإسرائيلي. لعلنا في ذلك نقصر زمن الاستعمار المباشر، ونغلق الأبواب والنوافذ أمام الفساد والاستبداد.

### تراجع العمل النقابي في فلسطين: أسبابه، وآفاق تعزيزه ضمن عملية تجديد المشروع الوطني

شكلت النقابات العمالية، والمهنية، والتشكيلات المدنية الأخرى كالجمعيات النسوية، عصباً للإدارة الذاتية على الرغم من الاحتلال، ورسخت الممارسة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وشكلت رافداً مهماً ومركزياً للحركة الوطنية. وما فتئت، بعد نشوء السلطة الوطنية، أن تشرذمت بدلاً من أن تشكل قاعدة لمساءلة السلطة الناشئة، وسياساتها. وباتت قوتها الاجتماعية والسياسية لا تعد مقارنة بما كانت عليه في العقدين الذين سبقا الانتفاضة الأولى، وخلالها. لقد تفتت هذه التشكيلات المدنية الضربات من كل الأطراف، فعمل الاحتلال على قمعها، ثم قامت الدول المانحة بالعمل على مهنتها وتحويلها إلى مؤسسات مقدّمة خدمات، ثم عملت السلطة الوطنية على السيطرة عليها، ثم باتت ضحية للانقسام، وبعد ذلك ضحية لتراجع التمويل الأجنبي.

بيد أن المشروع الوطني لا ينجح ولا يصح بدون التمثيل المجتمعي، وبدون العمل الجماهيري، ولا تشكل الأحزاب (حتى لو لم تكن ضعيفة) بديلاً عن المنظمات الشعبية، ولا يمكن للسلطة (أياً كانت) أن تكون ممثلاً للجماهير العربية بدون مؤسسات جماهيرية. فهل من أفق لإنعاش المؤسسات الشعبية؟ وما هي الشروط الضرورية لإعادة الروح إليها؟ هذا ما ستحاول هذه المداخلة الوقوف عليه.

### أشرف سليمان

#### دروس من جنوب أفريقيا

تُعنى المداخلة بالتأمل في التحديات الاقتصادية الاجتماعية التي يعيشها الفلسطينيون مؤخراً. وبناء على مقارنة مع جنوب أفريقيا، تناقش المداخلة تبعات انخراط القادة النقابيين، وقادة منظمات المجتمع المدني في الحكومة والبرلمان. وتحتاج بأن هذا الانخراط أدى إلى استكانة العمل النقابي العمالي، ومنظمات المجتمع المدني، نتيجة الاعتقاد أن الاستحقاق الديمقراطي سيتحقق في "الأرض الموعودة"، وأن التنظيم العمالي النقابي ومنظمات المجتمع المدني أصبحت ضعيفة بغياب قيادتها النشيطة والفاعلة التي انضمت إلى "حكومة الوحدة الوطنية". كان للقبود التي وضعتها الحكومة، وللمناصب العليا في المؤسسات التي تملكها الدولة، نتائج وتبعات جسيمة على مسار الثورة الوطنية الديمقراطية. وبالمثل، فإن التصور أن التسوية السلمية بالتفاوض ستؤدي إلى دول فلسطينية مستقلة وعادلة، يبقى غير أكيد.

### نور عودة

#### التحالفات الدولية المتغيرة وفرص التعاون والعمل المشترك لصالح القضية الفلسطينية

في ظل تنامي قوى اليمين والعصبية القومية والدينية حول العالم، هناك حالة وعي وتضامن عالمية غير مسبقة مع القضية الفلسطينية بين الأحزاب التقدمية وقوى المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين. وفي سياق الصراع المحتدم بين قوى اليمين واليسار، أصبح الموقف من القضية الفلسطينية أحد أهم معايير النزاهة وصدق التوجه التقدمي للشخصيات السياسية في أوروبا والولايات المتحدة، وهذا تحول غير مسبوق في ديناميكية التعاطي مع القضية الفلسطينية. تتناول المداخلة تحليلاً للفرص المتاحة للتضامن والعمل المشترك لصالح القضية الفلسطينية، وتنتقل إلى كيفية وإمكانية البناء على المعطيات الجديدة والتحضير إلى مرحلة "ما بعد الترامبية".

### ريم بهدي

#### التضامن بدل المساعدات هو استبدال 'الأدوات السيد'

تعزز المساعدات التنموية الوضع الكولونيالي في فلسطين من خلال وضع القانون الدولي والمؤسسات الدولية في مكانة تكون فيها المساعدات هي الميكانيكية الرئيسية لانخراط دول الشمال مع فلسطين، وتعزز صورة الفلسطينيين كشعب بحاجة إلى مساعدة تقنية بدلاً من التحرر، وإضفاء الطابع المؤسسي للسيطرة الشمالية على الأولويات وصنع القرار الفلسطيني. من خلال إعادة تكوين أنفسهم، وعلاقتهم مع الفلسطينيين، وباستخدام عدسة المساعدات التنموية بدلاً من القانون الدولي، تتصور الدول نفسها على أنها جهات خيرية تقدم عطايا للفلسطينيين، بدلاً من أطراف متعاقدة سامية تقوم بواجباتها تجاه شعب تحت الاحتلال. بعد تقييم هذه الظروف، تستكشف هذه المداخلة معنى وآليات وإمكانات التضامن الدولي كاستجابة محتملة.

## جميل هلال

### كيف نعيد الاعتبار إلى المسألة الفلسطينية؟

تقترح المداخلة أن طرق التعرف على سبل إعادة الاعتبار إلى المسألة الفلسطينية يتم عبر تشخيص العوامل والعمليات التي أثرت وتركت بصماتها ووقعها على المسيرة السياسية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني، في سياق تحولات الأوضاع الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية. سنتناول الورقة المهام والتدابير المطلوب الاضطلاع بها من الحركة السياسية الفلسطينية لإعادة الاعتبار إلى المسألة الفلسطينية.

## سام بحور

**خطوات ملموسة لإصلاح بنية القيادة الفلسطينية لمواجهة التهديدات المتنامية لمشروع التحرر الوطني الفلسطيني**  
النظام السياسي الفلسطيني في وضع خطير. منذ توقيع اتفاقية أوسلو، باتت منظمة التحرير الفلسطينية غارقة في مستنقع المفاوضات الثنائية مع شريك تفاوضي يهدف إلى عدم التوصل إلى اتفاق، وعدم القدرة على فهم فكرة قيام دولة فلسطينية على أرض الواقع. في هذه الأثناء، استغلّت إسرائيل كل يوم لإنشاء المزيد من الحقائق على الأرض باتجاه جعل احتلالها العسكري حقيقة دائمة. تجديد النظام السياسي الفلسطيني هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. ستحاول هذه المداخلة رسم خارطة طريق لهذا الغرض.

## عايدة توما - سليمان

### حول (غياب) آفاق تشكل توجه مناهض للاستعمار في المجتمع الإسرائيلي

يقوم الاستعمار على "رشوة" المجتمع بمنافع الاستعمار إلى حين، ويستخدم الخطر الخارجي الداهم، وميثولوجيا المهمات الإلهية السامية، وغيرها من أدوات عرفتها مجتمعات الدول الاستعمارية لفترات طويلة. بيد أن هذه الأساطير تنقلب عنصرية وفاشية داخلية في نهاية الأمر، فلا حدود لجشع المستعمر، ولا إمكانية للحفاظ على تجانس مجتمعه. تناقش هذه المداخلة العوامل التي تحول دون نشوء معسكر مناوئ للاستعمار في قلب المجتمع الإسرائيلي، بذوره وشروطه الموضوعية متوفرة، وما أدل عليها من صعود الممارسات الفاشية في إسرائيل، ولكن هذه الممارسات ذاتها هي التي تحول دون تبلور معسكر كهذا بشكل منظم، على الرغم من وجود ممثلين له.